

الباب الثاني

لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري

obeikandi.com

الفصل الأول

لجنة الحريرى فى إطار لجان التحقيق الدولية

تقديم:

تشكلت اللجنة الدولية للتحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٧، واعتبر القرار أن الاغتيال جريمة إرهابية، وحدد مهمة اللجنة بأنها مساعدة السلطات اللبنانية فى الكشف عن مرتكب الجريمة، التى راح ضحيتها واحد وعشرون آخرون فى هذه الجريمة. ونعرض فى هذه الدراسة للسوابق للتحقيق الدولى، حتى يمكن التعرف على وضع اللجنة الخاصة بالحريرى فى سياق الموضوعى والتاريخى.

المبحث الأول

لجان التحقيق الدولية فى إطار اتفاقيتى لاهاي للسلام

نصت اتفاقية السلام الأولى التى انتهى إليها مؤتمر السلام الأول فى لاهاي عام ١٨٩٩ ضمن عدد آخر من الاتفاقات الخاصة بقواعد الحرب البرية على أن تسوى المنازعات التى تنشأ بين الدول بالطرق السلمية عن طريق لجان التحقيق. ومهمة لجان التحقيق فى هذه الحالة، هو الخروج بموقف محايد فنى، لكى يحسم الخلاف حول الوقائع أو حول القانون، فكانت هذه اللجان فى الواقع تتمتع فى نفس الوقت بسلطة قضائية، ولكن قضاءها لم يكن ملزماً من الناحية الفنية، وإن كان مصدر الإلزام فيه هو اتفاق الدولتين المتنازعتين على تشكيل اللجنة، وعلى القبول بقرارها. وقد تشكلت بموجب هذه الاتفاقية لجنة تحقيق واحدة فى قضية North Sea Incident، وهو حادث وقع بين بريطانيا وروسيا، المعروف بقضية The Dogger Bank Case، وتشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وبدأ التحقيق فى

١٩٠٤/١١/٢٥، وقدمت اللجنة تقريرها في أواخر ١٩٠٥، وقد قبلت الدولتان قرار لجنة التحقيق^(١).

وقد تم إبرام اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية في مؤتمر لاهاى الثانى للسلام عام ١٩٠٧، ودخلت حيز النفاذ في ١٩١٠/١/٢٦، وأضافت هذه الاتفاقية إلى الاتفاقية الأولى عام ١٨٩٩ أحكاماً جديدة تتعلق بالمثمنين والوكلاء والاستشاريين والمحامين واستدعاء الشهود، وكلفت المحكمة الدائمة للتحكيم بأن تكون مسجلاً للجان التحقيق الدولية وفق هذه الاتفاقية، في مقرها في لاهاى. وقد تضمنت اتفاقية لاهاى الأولى في المؤتمر الثانى القسم الثالث (المواد من ٩-٣٦) الأحكام الخاصة بلجان التحقيق الدولية، حيث تختص هذه اللجان بالنظر فى المنازعات التى تتطلب تحقيقاً دولياً، والتي لا تتصل بشرف الدولة أو بمصالحها الحيوية، كما تختص هذه اللجان بالمنازعات التى تنشأ عن الاختلاف فى الرأى أو الوقائع، والتي يرغب أطراف الاتفاقية فى تسويتها بهذه الطريقة بعد عجزهم عن تسويتها بالطرق الدبلوماسية. من الواضح أن مهمة هذه اللجان هى الفصل الميدانى عن طريق التحقيق فى النزاع بشكل نزيه ومحيد، مما يساعد على التوصل لتسوية هذه المنازعات. تتشكل لجنة التحقيق الدولية باتفاق بين أطراف النزاع، وتحدد اللجنة نفسها الواقع محل النزاع، والطريقة التى تتشكل بها والوقت اللازم لعملها، كما تحدد صلاحيات أعضاء اللجنة والمقر، واللغات المستخدمة فى عملها، والإجراءات التى تتم أمامها، وغيره من التفاصيل الإجرائية، مما يكون محل اتفاق أطراف النزاع بالتفصيل. ووفقاً لهذه الاتفاقية تم الفصل فى قضيتين، إحداهما بين فرنسا وإيطاليا، والثانية بين ألمانيا وهولندا، مما لا يتسع المقام لتفصيل القول فيهما.

(١) تلخص القضية فى قيام الأسطول الروسى فى بحر الشمال فى ١٩٠٤/١٠/٩ بإطلاق النار على أحد مراكب الأسطول البريطانى، مما أدى إلى خسائر فى الأرواح، وبقية مراكب الأسطول.

لجان التحقيق فى مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

كانت لجان التحقيق، كما كان الحال فى ظل اتفاقية لاهاي الأولى، تشكلها الدول الأطراف فى المنازعات الدولية، ولم تتدخل المنظمة الدولية أو الجهة الدولية المختصة فى تشكيل أو التوجيه إلى تشكيل هذه اللجان، التى كانت تتشكل من فقهاء معروفين، وتستعين بالخبراء والفنيين فى عمل قضائى كامل، لكنه لم يدعى هذه الصفة، واستمد قوته التنفيذية كما أشرنا من اتفاق الطرفين الذى يتم بموجبه تسوية النزاع، وتشكيل اللجنة، ويشار فيه عادة إلى قبول الأطراف بقرار اللجنة، وكان ذلك أشبه بالتحكيم الدولى، الذى كان لا يزال يسيطر على بيئة العلاقات الدولية، الذى كانت تعتمد القوة أساساً وأسلوباً لتسوية المنازعات، وكانت كما أشرنا تضع تحفظات على نوع النزاع الذى يسوى بهذه الطريقة. تلك كانت المرحلة التى سبقت قيام عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، والمحكمة الدائمة للعدل الدولى، ووضع ضوابط على سلوك الدول، سواء أثناء القتال، أو فيما يتعلق برخصة استخدام القوة لتسوية النزاع، وكلها عناصر متضامنة فى بناء عالم جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى، نصت اتفاقيات Bryan على إنشاء لجان دائمة للتحقيق، وهذه اللجان تحركت خطوة أخرى نحو مرونة واضحة، حيث يستطيع أى طرف من أطراف النزاع أن يطلب عقد هذه اللجان دون موافقة الأطراف الأخرى فى النزاع، فكانت هذه اللجان أشبه بالمحاكم الجاهزة التى تم إنشاؤها، وتحديد القانون الذى تطبه، أو قانون الإجراءات الذى تهتدى به. ويخلص الشراح والدراسون لهذه اللجان إلى أنها لعبت دوراً حيوياً خلال هذه المرحلة فى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وكان أبرز القضايا التى سويت فى إطار هذه اللجان هى قضية Red crusader فى ١٩٦٢/٣/٢٣.

المبحث الثاني

لجان التحقيق الدولية المعاصرة

إذا كان للدول الحق في أن تشكل لجان التحقيق الدولية بالطريقة التي عرفتھا اتفاقات لاهاي عامي ١٨٩٩، ١٩٠٧، فإن المنظمات الدولية أصبحت تقرر إنشاء لجان لتقصي الحقائق عندما يحدث النزاع بين الدول الأعضاء حول الوقائع التي تؤدي إلى هذا النزاع. فقد أنشأت منظمة العمل الدولية عدداً كبيراً من لجان التحقيق للمنازعات المتعلقة بالعمل، كما أن قضية Trotsky والتهامات التي وجهت إليه عام ١٩٣٧ كانت موضوع محاكمات في موسكو، التي أدانته في ذلك الوقت، ولكن رغم ذلك تشكلت لجنة تحقيق مبدئية في ١٠/٤/١٩٣٧، رئاسها جون ديوى، وضمت ثلاثة من كبار الفقهاء توجهت منها لجنة فرعية إلى المكسيك للحصول على شهادة Trotsky كشهاد ولست مدعى عليه أو متهماً، ومعروف أن ترولسكي قد انشق على الأغلبية ضمن ما سمي "بالمناشفة" في مقاب "البلاشفة" عند قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧، وكان الخلاف بين المناشفة والبلاشفة يدور حول ما إذا كانت الثورة يجب أن تعزز أقدامها في روسيا ثم تتطرق إلى ما وراءها، أم أن نشر الشيوعية في الخارج هو الذي يعزز مكانة الثورة الشيوعية في روسيا.

ومن أمثل لجان التحقيق الدولية الحديثة نذكر لجنة التحقيق في تيمور الشرقية، وفي التوجو، وفي بوروندي، وأخيراً في دارفور.

١- لجنة التحقيق الدولية في تيمور الشرقية

من المعلوم أن تيمور بشرقها وغربها جزء من أندونيسيا، وأن هولندا احتلت أندونيسيا منذ القرن السادس عشر، وتم الجلاء عنها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما كانت هولندا نفسها تقع تحت الاحتلال الألماني، ثم بدأت تظهر قضية تحت عنوان تيمور الشرقية بعد انسحاب هولندا منها كآخر موقع لها في أندونيسيا

عام ١٩٧٥. فكان من الطبيعي أن تضمها أندونيسيا إلى أراضيها، ولكن لما كان أغليبتها مسيحية، فقد تحمس لها الغرب ضد أندونيسيا الدولية الإسلامية، وتفاعست منظمة المؤتمر الإسلامي عن مساندة أندونيسيا، فتصدت أستراليا نيابة عن الغرب لأندونيسيا، وتم تشجيع منظمة تطالب بالاستقلال تدعمها الدول الغربية، وتعتبر أن استقلال تيمور الشرقية يعتبر جزءاً من تصفية الاستعمار الغربي، والاعتصاب الأندونيسي. ولما كانت أندونيسيا وحدها والمؤامرات على وحدتها الوطنية لا تتوقف، وكان آخرها إقليم أتشيه، الذي تم تسوية مشكلته في اتفاق هلسنكي في أواخر ٢٠٠٥، كما أن المشاكل الداخلية في أندونيسيا قد أضعفت تمسكها بوحدة أراضيها في ظل الاتساع الهائل لجزرها، فقد سلمت أندونيسيا باستقلال تيمور الشرقية، وهو أمر أدى إلى مقارنة تلقائية بين فلسطين صاحبة الحق في إقامة الدولة على أراضيها، وبين إقليم منشق عن الدولة الأم الذي وجد مساندة الغرب حتى استقلاله، وتحمس الأمم المتحدة النادر لهذه القضية.

في إطار هذا الحماس وجه الأمين العام للأمم المتحدة ثلاث رسائل في ٢٠٠٠/١/٣١ إلى رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أبلغهم فيها أن اللجنة الدولية للتحقيق التي أرسلها إلى تيمور الشرقية قد انتهت من تقريرها، وسجلت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الإقليم. وهذه الطريقة التي تستخدم فيها مسائل حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية بصرف النظر عن نتائج التحقيق الفعلي. وتشكلت هذه اللجنة بناء على طلب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومهمتها تجميع المعلومات حول الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، والتصرفات التي يمكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في تيمور الشرقية. وقد قدم الأمين العام هذا التقرير إلى مجلس الأمن، ثم نظرت الأمم المتحدة في استقلال الإقليم، وفي قبوله عضواً في الأمم المتحدة، وبذلك أدى التقرير الذي قدمته اللجنة وظيفتين: الأولى، أن الانتهاكات مبرر لفصل الإقليم عن أندونيسيا، وليس لأن شعب الإقليم يتمتع بالحق

فى تقرير المصير، والوظيفة الأخرى، هى أن يظل التقرير سبباً للتهديد والتلويح لأندونيسيا، حيث تصاعد اتجاه يطالب بتشكيل محكمة دولية لمعاقبة الذين وردت أسماؤهم فى هذا التقرير، وهو نفس المنهج الذى تتبعه الأمم المتحدة بنسب على تحريض الأمم المتحدة فى دارفور فى السودان.

٢- لجنة التحقيق الدولية فى التوجو عام ٢٠٠٠:

أذاعت منظمة العفو الدولية أن حكومة التوجو قد نفذت فى مايو ١٩٩٩ أحكاماً بالإعدام دون محاكمة، فطلبت حكومة التوجو من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية حينذاك، بإنشاء لجنة تحقيق دولية مشتركة، وبالفعل تشكلت اللجنة برئاسة مواطن من تشاد وعضوية برازىلى وأحد مواطنى النيجير، وقدمت تقريرها إلى الأمينين العامين للأمم المتحدة والوحدة الإفريقية فى ٢٦/١٢/٢٠٠٠، أى أن عملها استغرق ستة أشهر.

إذا كانت لجنة التحقيق الدولية فى التوجو قد طلبتها التوجو لتبرئة ساحتها مما نسب إليها، فإن لجنة التحقيق الدولية فى تيمور الشرقية قد تشكلت لمحاسبة الحكومة الأندونيسية، وأن تكون مقدمة لاستقلال الإقليم عن أندونيسيا.

٣- لجنة الأمم المتحدة للتحقيق فى اغتيال الرئيس البوروندى

عرفت بوروندى عدداً من الانقلابات العسكرية، حيث أصبح الجيش وأدوات السلطة والاقتصاد والقضاء والتعليم بيد الأقلية التوتسى، ولما تولى بويويا مقاليد الحكم فى انقلاب عسكرى عام ١٩٨٧ بتشجيع فرنسا والولايات المتحدة لتوجيه بوروندى إلى المعسكر الغربى، دُفع الرئيس إلى إدخال الديمقراطية فى البلاد، وساعدت الولايات المتحدة كثيراً فى توفير التشريعات والآليات والأشخاص الذين تخصصوا فى نقل الديمقراطية الغربية إلى إفريقيا بعد أن تعهد الرئيس بوش الأب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ بأن انتهاء الحرب الباردة يؤذن بإقامة

نظام ديمقراطى على المستوى العالمى. وخلال الحملات الانتخابية التى تم تشجيع الهوتو لتقديم مرشحين فيها رفعت شعارات عرقية خطيرة، ذكرت بتلك الشعارات التى رفعت فى انتخابات أواخر الخمسينات فى رواندا المجاورة، والتى أدت إلى استبعاد عرقى كامل كان مسئولاً عن المأسى والتطورات الدموية فى البلاد منذ الخمسينات حتى الآن. وفاز ميلكيور انداداي الشاب الهوتو المتقف الذى علفت عليه الأغلبية كل آمالها فيما أسمته التحرر من سيطرة الأقلية التوتسى. وظن الرئيس الجديد الذى وصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية لا سائبة فيها، وبأغلبية ثلثى أصوات الناخبين مقابل الثلث الذى حصل عليه الرئيس التوتسى بويويا، أن مجرد وصوله الحكم بهذه الطريقة، ومساندة الشعب له يكفى للممارسة السلطة، ولم يدرك أن هناك فرقاً بين دستورية السلطة وشرعيتها، وبين فاعلية السلطة وأدواتها. انتظر الجيش من ١٠ يوليو ١٩٩٣ حتى مساء ٢١ أكتوبر ١٩٩٣، وانتهى إلى ضرورة اغتياله والتمثيل به، حتى يظل نموذجاً مخيفاً لأى طامع من الهوتو فى تولى هذا المنصب، وأعقب اغتياله موجة عارمة من المواجهات العرقية الدامية التى راح ضحيتها ٥٠ ألفاً من الأبرياء. ولما تصاعدت حدة الانتقادات للحكومة البوروندية بسبب هذه الأحداث، طلبت الحكومة من الأمم المتحدة أن تبعث لجنة دولية للتحقيق فى اغتيال انداداي. والحق أن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى فى ذلك الوقت قد شكل لجنة لتقصى الحقائق، وهذه اللجنة قدمت تقريرها إلى الأمين العام، وأوصت فيه بتشكيل لجنة دولية للتحقيق، فأرسل الأمين العام فى ١٩٩٥/٦/٢٦، أى بعد نشر لجنة تقصى الحقائق لتقريرها بأربعة أشهر، وبناء على طلب الحكومة البوروندية لجنة أخرى لمراجعة الموقف فى بوروندى، فأوصت هى الأخرى بإنشاء اللجنة الدولية للتحقيق. يلاحظ أن الحكومة البوروندية كانت قد طلبت تشكيل لجنة قضائية للتحقيق، أى أن أحكامها تكون واجبة النفاذ، وأن تحل أحكامها محل القضاء البوروندى. ويبدو أن هذه المطالبة كانت تصدر عن إدراك عميق من الحكومة البوروندية بأن اللجنة الدولية لن تتمكن على الإطلاق من الوصول إلى نتيجة فى المستقع البوروندى، كما أن القضاء البوروندى الضعيف، والذى يسيطر عليه

التوتسى ليس قادراً هو الآخر على تحقيق العدالة. وقدم الأمين العام تقريره حول هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، الذى أصدر فى ١٩٩٥/٨/٢٨ القرار رقم ١٠١٢، الذى يطلب من الأمين العام أن يشكل على وجه الاستعجال لجنة دولية للتحقيق، وحدد مهمتها فى ترتيب الوقائع المتصلة باغتيال الرئيس البوروندى فى ١٠/٢١/١٩٩٣، والمذابح وأعمال العنف الخطيرة الأخرى، والجرائم التى أعقبت الاغتيال. وتختص اللجنة بالتوصية بعد التشاور مع الحكومة البوروندىة بالإجراءات القانونية والسياسية والإدارية اللازمة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى المحاكمة، حتى يمنع ذلك تكرار إرتكاب أعمال مماثلة، واقتلاع ظاهرة الإفلات من العدل، وتعزيز الوفاق الوطنى، وشدد القرار على ضرورة أن يساعد اللجنة بكل الطرق والوسائل جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية، وتزويد اللجنة بالمعلومات اللازمة لعملها. وتضمن القرار التزام السلطات البوروندىة والمؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية بالتعاون التام مع اللجنة، والاستجابة لطلباتها فى مجال المعلومات والأمن والتنقل بحرية فى جميع الأراضى البوروندىة، والإلتقاء بأى شخص تقدر اللجنة أهميته فى التحقيق، وعلى الحكومة ضمان أمن وحرية الشهود والخبراء. كما التزمت الأمم المتحدة بأن تزود اللجنة بتأمين إضافى بالتشاور مع الحكومة البوروندىة نظراً لحالة الأمن المتردية فى البلاد. وتمول اللجنة من صندوق المساهمات الاختيارية، وقد تكلف عمل اللجنة خلال عام ونصف حوالى تسعة ملايين دولار. تشكلت اللجنة برئاسة أحد القضاة من مدغشقر Edibert Razafindralambo وعضوية قضاة من المغرب وتركيا وفرنزويلا وكندا. وقد أطلعت اللجنة على ما حدث فى بوروندى، وكان من الواضح أن المتهم هو الجيش البوروندى المسيطر على البلاد، ولذلك سجلت اللجنة فى تقريرها نصائح عامة كان يمكن أن تسطرها فى أى مكان آخر بدلاً من عناء العمل فى بوروندى، حيث انتهت اللجنة إلى أن الوضع الراهن فى بوروندى لا يسمح بأى محاكمة دولية لجرائم إبادة الجنس، وأعلنت اللجنة عن بأسها من أى عدالة أو إنصاف على يد القضاء البوروندى بسبب الظروف الراهنة أيضاً، واكتشفت اللجنة

أن علاج هذه الحالة هو إحداث التوازن العرقى فى كل المواقع. أخيراً، يلاحظ أن القرار ١٠١٢ الذى أنشئ للجنة لم يشر إلى الفصل السابع من الميثاق.

٤- لجنة التحقيق الدولية فى دارفور

المعلوم أن قضية دارفور قد تصاعدت بشكل واضح منذ النصف الثانى من عام ٢٠٠٤ من خلال الاتهامات المكثفة للحكومة السودانية بأنها تتسامح مع ارتكاب قبائل الجنجويد لجرائم الحرب والإبادة ضد سكان الإقليم. وشابت هذه الحملة تخطيطات متعمدة دينية وعرقية ألهمت الرأى العام الدولى ضد الحكومة السودانية، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، واستخدمت الحكومة الأمريكية مجلس الأمن فى هذه الحملة التى تنوعت محاورها، منها إنذار السودان لفرض عقوبات عليها، والتلويح من طرف خفى بفصل الإقليم عن الإدارة السودانية، خاصة بعد التوتر الذى حدث بين تشاد والسودان، ومطالبة تشاد بوضع الإقليم تحت إدارة الأمم المتحدة، فضلاً عن تصعيد الاتهامات بإرتكاب أعمال الإبادة الجماعية من جانب الحكومة السودانية، وصدور قرارات مجلس الأمن التى تنشأ منطقة لحظر الطيران السودانى فوق الإقليم، وتطالب الدول بمصادرة أموال وممتلكات المسؤولين السودانين، وكذلك عدم منحهم تأشيرات للدول الأجنبية، ممن ترد أسماؤهم فى التحقيقات. ولهذا السبب أصدر مجلس الأمن فى وقت مبكر، أى فى ٨/١٠/٢٠٠٤ القرار ١٥٦٤ عام ٢٠٠٤، الذى أعقبه القرار ١٥٩٣ فى مارس ٢٠٠٥، والذى تضمن أسماء ٥١ شخصية سودانية بما فيها قيادة الدولة إلى المحكمة الجنائية الدولية، التى بدأت التحقيقات بالفعل منذ ذلك الوقت. وقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً للقرار ١٥٦٤ لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، برئاسة الفقيه الدولى والقاضى المعروف البروفيسور Casses وعضوية عدد من الشخصيات من مصر وبيرو وباكستان وغانا، والمدير التنفيذى للجنة من جنوب إفريقيا، وهو الذى يرأس الفريق الفنى، الذى يقدم خدمات للجنة. مهمة اللجنة هى التحقيق فى التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولى الإنسانى، والقانون الدولى لحقوق الإنسان، وأن

تحدد ما إذا كانت أعمال الإبادة الجماعية قد ارتكبت في دارفور. وقد انتهت لجنة التحقيق إلى أن الأعمال التي ارتكبت في دارفور أخطر من الجرائم العادية وأدنى من جريمة إبادة الجنس. وقد استخدم مجلس الأمن هذا التقرير في تحديد ٥١ إسماً أرفقها بقراره رقم ١٥٩٣ في مارس ٢٠٠٥ إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مما تقدم يتضح أن لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري هي السابقة الأولى في تاريخ لجان التحقيق الدولية. فالحريري كان شخصاً عادياً بعد استقالته من رئاسة الوزراء، وأنه انضم إلى قائمة طويلة من الشخصيات اللبنانية ضحايا عملية الاغتيالات، التي ترافق عدم الاستقرار في لبنان، فضلاً عن أن الاهتمام الدولي السريع باغتيال الحريري قد أثار التساؤل حتى دون أن نعرف مسلسل النزاع السوري الأمريكي.

وتفصيل ذلك أن لجان التحقيق الدولية وفقاً لاتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩، ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات كانت تتشكل باتفاق أطراف النزاع، فهي أقرب إلى التحكيم منها إلى التحقيق العادي. أما التحقيقات التي تجريها منظمة العمل الدولية، فهي ذات طابع مهني، ويقصد بها مواجهة الدولة المعنية بالتزاماتها وفقاً لاتفاقيات العمل. وأما حالات التحقيق الدولي المعاصرة، فلكل ظروفه الخاصة التي لا تقترب ولو بشكل طفيف من لجنة الحريري، ذلك أن لجنة التحقيق الدولية في اغتيال انداداي الرئيس الهوتو في بوروندي، والمذابح التي أعقبت هذا الاغتيال كانت تحرث في البحر، لأنها تعلم سلفاً أن الحكومة التوتسي وجيشها والشخصيات الرسمية فيهما هم الذين قاموا باغتيال انداداي في إطار الصراع العرقي في بوروندي، وكان من المستحيل أن تصل اللجنة إلى مرحلة المحاكمة، ولذلك جاءت توصياتها موجزة وعامة، ثم أوصت بما يستحيل تحقيقه للمستقبل، وهو إقرار التوازن العرقي في مختلف المجالات، وهي تعلم أن التوازن العرقي ليس مسألة حسابية، وإنما هي قضية سياسية معقدة تعتمد على موازين القوة بين العرقين الذين وصلا في مرحلة معينة إلى حد الخيار بين حق أحدهما في الحياة، وليس فقط في

اقتسام السلطة، وقررت اللجنة في توصياتها أن كل ما يراد كشفه يصعب تحقيقه بسبب الظروف السائدة في بوروندي. وإذا كان مقبولاً أن تسجل هذه الجريمة من جانب لجنة دولية محايدة إبراءً لذمة المجتمع الدولي، وربما يستفاد بعملها في المستقبل لتصبح جزءاً من تاريخ البلاد وإصبة اتهام إلى الوضع العرقي المتدني، الذي أوصل البلاد إلى هذه الهاوية، فمن المفهوم أن عمل اللجنة يراهن على المستقبل إن توفرت له ظروف تحقيقه، لمعالجة ظاهرة، وهي تدرك تماماً أن اغتيال انداداي ليس اغتيال لشخص، وإنما تصحيح لمسار أصر التوتسي على التمسك به، وهو انفرادهم بكل معانيها، وأن ضغط المجتمع الدولي عليهم لإدخال الديمقراطية هو الذي أظهر رئيساً من الهوتو حتى لو كان رئيساً رمزياً، وهو أمر لا يمكن قبوله نفسياً من جانب التوتسي. أما حالة التوجو، فإن حكومتها هي التي طلبت تشكيل اللجنة حتى تبرأ ذمتها مما نسب إليها عن طريق منظمات حقوق الإنسان. وأما لجنة التحقيق الدولية في تيمور الشرقية، فكانت تشكل ظاهرة وسلوكاً عاماً لدولة إسلامية شرحنا ظروف استهدافها لاعتبارات دينية وسياسية. ثم شرحنا ظروف لجنة التحقيق الدولية في دارفور التي تبحث في ظاهرة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومدى نسبتها بشكل أو بآخرى لكي تحقق أهداف متعددة أهمها إثبات أن الحكومة السودانية مثل حكومة بلجراد في يوغوسلافيا لا تستحق شرف إدارة هذا الإقليم، وهي مقدمة لانتزاعه من سيطرة الحكومة السودانية ضمن مخطط عام لتمزيق السودان.

المبحث الثالث

الطبيعة القانونية والسياسية

للجنة التحقيق في قضية الحريري

إذا كانت هذه الدراسة قد انتهت إلى أن لجنة الحريري لجنة فريدة في تاريخ العمل الدولي، فمن المفيد تحديد طبيعتها القانونية. وفي هذا الصدد يمكن أن نتصور عدة أشكال من طبيعة هذه اللجنة:

الشكل الأول: اللجنة أداة فنية للكشف عن قتل الحريري:

في هذا الشكل لم يحدث أن اهتم المجتمع الدولي باغتيال شخص، إلا إذا كان هناك هدف آخر وراء مشقة البحث، ولذلك فإن الوصول إلى قتل الحريري وتسليم الملفات للحكومة اللبنانية أمر ليس مقنعاً. صحيح أن لجنة التحقيق الدولية تصر على أنها تساعد السلطات اللبنانية، ولكن طريقة عمل اللجنة تضع السلطات اللبنانية محل اتهام.

الشكل الثاني: اللجنة أداة دولية لتجاوز انحياز السلطات اللبنانية

لعل دراسة الزوج التي صدرت بها قرارات مجلس الأمن تؤكد أن مجلس الأمن يتهم المسؤولين السوريين واللبنانيين، ومن ثم فهو يقوم بنفسه بالتحقيق من خلال اللجنة، وأن القضية في نظره لا تتصل بالأشخاص، وإنما تتصل بدول وسلوك الدول، كما تتصل بظاهرة، هي الإرهاب الدولي، وأخيراً، الربط بين سلوك هذه الدول، وخاصة سوريا، وبين هذه الجريمة الإرهابية. في هذا الافتراض، وهو السائد في عمل لجنة التحقيق وقرارات مجلس الأمن، فإن مجلس الأمن لا يمكن أن يقدم نتائج عامة للجنة التحقيق إلى السلطات اللبنانية، اللهم إلا إذا اشترط أن هذه السلطات يجب أن تكون من العناصر المناوئة لسوريا. وفي هذا الافتراض أيضاً، فإن مجلس الأمن يمكن أن يتجه إلى تشكيل محكمة دولية، مادامت لجنة التحقيق الدولية المستقلة تنظر إلى كل الأطراف في قصص الاتهام.

الشكل الثالث: لجنة التحقيق أداة لتنقية العلاقات السورية اللبنانية

هناك افتراض يقوم على أساس أن الحريري شخصية قومية، وأن الكشف عن له علاقة باغتياله أمر يهم السوريين واللبنانيين، وأن التحقيق الدولي المستقل هو الذى يمكن أن يكشف الحقيقة، ولذلك فإن عدم تعاون سوريا - بالشكل الذى تريده اللجنة تماماً - مع اللجنة يثير غضب اللبنانيين والسوريين ضد الدولة السورية، ولذلك فإن هذا الشكل يفترض أن الحكومة السورية تعمل وفق لرغبات اللجنة، وأن تمسك الحكومة السورية بالتناقض بين ميثاق الأمم المتحدة وبين مرجعية عمل اللجنة وأسلوب عملها يثير هذه الشكوك. من ناحية أخرى، فإن هذا الشكل يفترض أن سوريا إما أن تكون متورطة فى الاغتيال، وإما أن تكون بريئة من الاغتيال. فى هذه النقطة يفترق اللبنانيون والسوريون على أساس أنه فى لبنان ينقسم لبنان إلى فريقين، فريق يرى أن القضية سياسية فى الأساس وتخدم مصالح أجنبية، ولا علاقة لها بدم الحريري أو غيره، ولذلك فإن الضغط على سوريا فى إطار التحقيق يخدم هذه المصالح ويجب مقاومته، مقابل فريق آخر يرى أن التحالف مع الشيطان لا بأس به مادام يؤدي إلى كشف الحقيقة فى مقتل الحريري على أساس افتراض أن سوريا هى المتهم، وأن المضى فى التحقيق بجدية يؤدي إلى هذه النتيجة. هذا الافتراض يتجه إلى معاداة سوريا. والحق أن التحقيق الذى يستهدف بيان أوجه الحقيقة بشكل مجرد يجب أن يكون تحقيقاً فنياً، وإذا كان هناك خلاف بين سوريا ولبنان إجمالاً حول هذه القضية، فيجب أن تتشكل لجنة التحقيق بمعرفة الطرفين المتنازعين، ولهذا السبب، فإن الشكل الأخير هو الذى يقترب من حقيقة وصف الطبيعة القانونية والسياسية للجنة.

الشكل الرابع: اللجنة أداة فى يد جهات أجنبية لتدمير العلاقات السورية اللبنانية

من المعروف أن عمل لجنة التحقيق عادة ينتهى إلى نتائج تفيد فى الكشف عن الحقائق التى تعمل اللجنة من أجلها. وبالنسبة للجنة الحريري، فإن التحقيق فى هذا المجال يتجه بشكل واضح نحو البحث عن أوجه التورط السوري، مما يدفع

سوريا إلى الحذر من اللجنة، كما يدفع طائفة من اللبنانيين إلى الإلحاح على عمل اللجنة بهذه الطريقة. ولو افترضنا جدلاً أن سوريا علاقة ما بمقتل الحريري، فهل ترتعن العلاقات السورية اللبنانية إلى الأبد نتيجة التحقيق؟ الحق أن الدول صاحبة المصلحة في التحقيق لا تنتظر إثبات تورط سوريا، ولكنها تأمل في فرض هذا التورط عليها، عن طريق اللجنة التي زودها مجلس الأمن بسلطات مطلقة، وقرار اتهام مطلق، وحرّم سوريا من أن تعقب على قرار اللجنة، وقرار المجلس، ووضعها منذ البداية في دائرة الإدانة، وليس الاتهام، واجتهد ميلس في تقريره الأول لتعزيز أدلة الإدانة، وليس الاتهام، رغم أن تقريره الأول ختم بعبارة معروفة، وهي أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

ولعلنا نذكر في هذا المقام أنه في قضية لوكربي، فإن الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، قد وجهت مذكرة إلى الحكومة الليبية ألزمتها منذ البداية بأن تعترف بأنها هي التي قامت بتفجير الطائرة الأمريكية، وأن تقدم الذين قاموا بهذا العمل إلى المحكمة البريطانية أو الأمريكية، وأن تدفع تعويضاً لأسر الضحايا عن هذه الجريمة، كذلك يجب على ليبيا وفقاً لهذا "الإنذار" أن تتوقف عن حماية الإرهاب وممارسته.